به ملك بغير احياء ولا يصح بتحويزة بالترك وفي حريم المعمور
ويستحق الارض باحيائها ان لم يتقدم فيها احياء من احد قبل ولو
كانا احياها احد واندرس احياؤه وطال الزمن الذي حصله
فيه اندراس احيائها اي الارض بعد مجرد احيا من اضافة
ما كالصفة اي احيا مجردا عن تداول الملك ببيع او نحوه هبة
او صدقة او ارث اما ان تداولتها الملك ببيع او نحوه بعد احيائها
واندرس وطال زمنه فلا يزول الاختصاص فلا يعتبر احياء
الثاني قال البناني حاصل ما اشار اليه الهضم على ما يفيده
نقله في التوضيح عن البيان ان العمارة تارة تكون ناشئة عن
احياء وتارة عن ملك وتحصل الاختصاص بها اذا لم تندرس
في القسمين واما ان اندرست فان كانت عن ملك كارث او هبة
او شراء فالاختصاص باق اتفاقا خلافا لما تفيده لو من قوله
ولو اندرست وان كانت عن احياء فهل الاختصاص باق اولا
قولان وعني الثاني درج المصنف وتكفيه عبد ما اذا طال الامد
كما في التوضيح عن ابن رشد هذا هو الحق في تقرير المصنف وقال
العدوي فحاصل ان البناء الذي دثر ان كان ناشئا
عن احياء فانه يزول ملك بانيه عن الارض بشرطين الاول
ان يطول الزمان بعد اندراسه والثاني ان يجيئه شخص اخر
فعند ذلك الطول واما لو كان ناشئا عن شراء من احياء او
قبله من واهب او مستقدت وبناه فانه لا يزول ملك بانيه
عنه ولو طال الزمان بعد الاندراس ولو احياها اخر فلا عبرة
باحيائه والموضوع ان الارض كانت موات اه قال في التوضيح
وبمجرد الملك بشراء او نحوه كاف في الاختصاص ولا يفتقر الى العمارة
واذا احيا شخص مواتا واندرس احياؤه ثم احياها
شخص اخر وقام عليه المحيي الاول حلف المحيي الاول انه

بطل

بطل زعم الاندراس احيائه انه ما اعرض عنها حتى لم يسكن
على الثاني ولمحيي الثاني القيمة لبنائه او غرسه حال كونه
قائما ان جهله اي لم يعلم الثاني احيا الاول والا فمغلوبا قال
الخرشي واما ان احياء الثاني بعد ثان عود اي الحالة الاولى
وان كان عن جهل منه بالاولى فله قيمة عمارته قائمة للشبهة
وان كان عن معرفة به فليس له الا قيمة عمارته منقوضا بعد
يمين الاول ان تركه اياه ليس اسلاما له وانه كان على نية من
اعاده له قلت وينبغي ان يقيد بما لا يكون عمارة
الثاني وسكت عنه والا كان سكوته دليلا على تسليمه اياه والله
اعلم ولاهل البلد المنشأ في موات ما يحتاجون له عرفا زيادة
عن موضع البلد في مرعى دوابهم وقطع حطبهم وطرح ترابهم ونحو ذلك
مما يحتاج غدوا ورواحا في يوم مع قضاء الحاجة كالانتفاع بالحطب
في طبخ ونحوه والدواب في الحلب والطبخ ونحوه لا بمجرد الغدو
والرواح ويسمى هذا حريم البلد فلهم منع من اراد تضييقه باحداث
بناء او غرس ونحوه ولحافر البئر في موات زيادة عن موضع الحفر مما
يحتاج له عرفا مما يضر بمائها او يضيق على وارديها فله منع من اراد
احداث شيء به ولغارس الشجرة في موات ما يحتاج له عرفا
في امتداد عروقها واغصانها وسقيها ونحو ذلك مما حولها فله
منع من اراد احداث شيء به ولباني الدار في نحو ما اي مكان
محيط بها يحتاج له عرفا في صب مياهها وطرح ترابها ونحوها
فله منع من اراد شغله بشيء وان اجتمع حيها فضاء البقع
كل من اصحاب الجهة بما اي الموضع الذي لا يضر الحاء الاضرر
الانتفاع به من الفضاء الذي بين الدور والمحفش واحدة
جحر وهذا اذا لم يكن بعض الدور اقوم من بعض بان احتوى جماعة
وبنوا بموات دطعة واحدة دورا فان كان بعضها اقدم وثبت